

Distr.: General
12 November 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 138 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

التقدم المحرز في تجديد المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو

التقرير الثاني عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية
المقترحة لعام 2022

أولا - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تجديد المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو (A/76/323). وخلال نظر اللجنة في التقرير، اجتمعت بممثلي الأمين العام عبر الإنترنت الذين قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية اختتمت برود خطبة مؤرخة 30 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

2 - وتجديد المبنى الشمالي هو أحد مشاريع التشييد الرئيسية القريبة الأجل التي ورد ذكرها في تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/72/393)⁽¹⁾. ففي أعقاب الزلزال الذي ضرب شيلي في عام 2010، خلصت اللجنة الاقتصادية في دراستها التقييمية لمقاومة مجمع مباني مقرها للزلازل إلى ضرورة اتخاذ تدابير للتخفيف من المخاطر فيما يتعلق بالمبنى الشمالي، الذي شيد كمبنى مؤقت في عام 1989. ويتضمن تقرير الأمين العام، المقدم عملاً بالجزء الحادي عشر من قرار الجمعية العامة 253/75 ألف، معلومات عن التقدم المحرز منذ التقرير السابق للأمين العام بشأن الموضوع.

(1) قدّمت اللجنة الاستشارية ملاحظات وتوصيات ذات صلة في تقريرها عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/72/7/Add.9). وتناولت اللجنة عدداً من المسائل المحددة في تقاريرها السابقة عن مشروع تجديد مرافق اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (A/75/7/Add.11 و A/74/7/Add.11 و A/73/457 و A/72/7/Add.8).



ثانيا - التقدم المحرز في تنفيذ المشروع

التعاون مع حكومة البلد المضيف والدول الأعضاء الأخرى

3 - تتذكر اللجنة الاستشارية بأن اتفاقا مع البلد المضيف قد وُقِع في شباط/فبراير 1948 بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحكومة شيلي، وينص على امتيازات وحصانات، بما في ذلك إعفاءات من الضرائب المحلية ورسوم الاستيراد، لفائدة الموظفين المستحقين وللأغراض الرسمية، بما يشمل جملة أمور منها مواد البناء والمعدات ومواد الهياكل الأساسية. وتذكر اللجنة أيضا بأن البلد المضيف قدّم دعما كبيرا لعمليات الأمم المتحدة في شيلي ولمجمع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوجه خاص، حيث تبرعت حكومة شيلي في عام 1960 وعام 1997، على التوالي، بأرض لتشييد مجمع اللجنة الاقتصادية وتوسيعه (A/75/7/Add.11، الفقرة 3). ويشير الأمين العام إلى أن البلد المضيف قدّم أيضا دعما تقنيا بشأن النمذجة المتكاملة لمعلومات المباني إلى فريق مشروع اللجنة الاقتصادية، وأن البلد المضيف، من خلال برنامج "Construye 2025"، قدّم دعما تقنيا في تحديد المبادئ التوجيهية من أجل وضع خطة لإعادة استخدام أي مكوّنات أو إعادة تدويرها بعد تفكيك المبنى (A/76/323، الفقرة 19). وتذكر اللجنة بأن تكنولوجيا النمذجة المتكاملة لمعلومات المباني قد نُفِذت منذ عام 2009، وأن جميع المباني في مجمع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد تمت نمذجتها الآن باللجوء إلى هذه التكنولوجيا التي تستخدم نماذج ثلاثية الأبعاد ومحاكاة للمشاريع الهندسية والمعمارية ومشاريع التجديد، وكذلك لمراقبة التكاليف والتقييمات الهيكلية (A/75/7/Add.11، الفقرة 17).

4 - وتعرب اللجنة الاستشارية عن امتنانها للبلد المضيف على ما يقّده من دعم متواصل للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتأمّل بأن يواصل الأمين العام القيام بما يلزم من خطوات للعمل مع البلد المضيف من أجل ضمان نجاح المشروع. وفضلا عن ذلك، تشجع اللجنة الاستشارية الأمين العام أيضا على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء الأخرى لالتماس تبرعات، بما في ذلك، تبرعات عينية، وأشكال أخرى من الدعم للمشروع.

حوكمة المشروع

5 - ترد المعلومات المتعلقة بحوكمة المشروع وإدارته في تقرير الأمين العام (A/76/323، الفقرتان 5-6). ويظل مالك المشروع الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ويقدم لها الدعم في ذلك مدير تنفيذي للمشروع وفريق لإدارة المشروع، ولجنة لأصحاب المصلحة تضم موظفين يمثلون مستويات مختلفة من الإعاقة. وعلاوة على ذلك، يتواصل التنسيق بشكل وثيق مع دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات في مقر الأمم المتحدة التي لا تزال تشارك بنشاط في الإشراف على المشروع، مع التركيز على إدارة المخاطر والمواءمة مع الدروس المستفادة. ولا تزال اللجنة الاستشارية تشدّد على أهمية التنسيق الوثيق بين اللجنة الاقتصادية والأمانة العامة في نيويورك، ولا سيما دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات، لضمان الإشراف على المشروع وإدارته على نحو سليم من جميع جوانبه، بما في ذلك التخفيف من مخاطر الزلازل في المبنى الشمالي ومرآب السيارات الثلاثي الطوابق المبنى تحت الأرض التابع للجنة الاقتصادية (انظر أيضا A/75/7/Add.11، الفقرتان 18-19).

ملاك موظفي المشروع

6 - ترد المعلومات المتعلقة بملاك موظفي المشروع في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرتان 7-8). ولقد رُوِّدَت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، بجدول يُبين ملك موظفي المشروع المطلوب لعام 2022، على النحو التالي:

الجدول 1

ملاك موظفي مشروع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 2022

اللقب	الرتبة	الوضع	لعام 2022 ملاحظات	وظيفة مطلوبة
الفريق المحلي لإدارة المشروع، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي				
مدير مشروع	موظف وطني (بدل وظيفة خاص)	وظيفة مشغولة، قائمة منذ عام 2018	نعم	وظيفة مطلوبة حتى الانتهاء من التشييد
مساعد مشروع	خ ع-6 (مؤقتة)	وظيفة مشغولة، قائمة منذ عام 2019	نعم	وظيفة مطلوبة حتى الانتهاء من التشييد
مساعد مشروع	خ ع-3 (مؤقتة)	وظيفة مشغولة، قائمة منذ عام 2019	نعم	وظيفة مطلوبة حتى الانتهاء من التشييد
التنسيق على مستوى المقر				
منسق المشروع	ف-3	وظيفة شاغرة	نعم	سيتم التعيين في عام 2022

7 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن وظيفة منسق المشروع (ف-3) سيجري تقاسم تكاليفها بين مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، الذي سيغطي 75 في المائة من التكلفة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي ستغطي 25 في المائة من التكلفة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن التعيين في الوظيفة قد تأخر عمدا للحد من التجاوزات المحتملة في التكاليف نظرا لحالات التأثير الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وأن التعيين سيبدأ في عام 2022 ليتزامن مع بداية مرحلة التشييد في المشروع. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج نسخا مستكملة من الجدول 1، على النحو الوارد في تقرير اللجنة بشأن مشروع التعديل التقويمي لمباني اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها، كمسألة روتينية في التقارير المرحلية المقبلة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي التقارير المرحلية لمشروع التشييد الأخرى للأمم المتحدة من أجل توحيد شكل الإبلاغ (انظر أيضا A/76/7/Add.8، الفقرة 7).

الجدول الزمني للمشروع

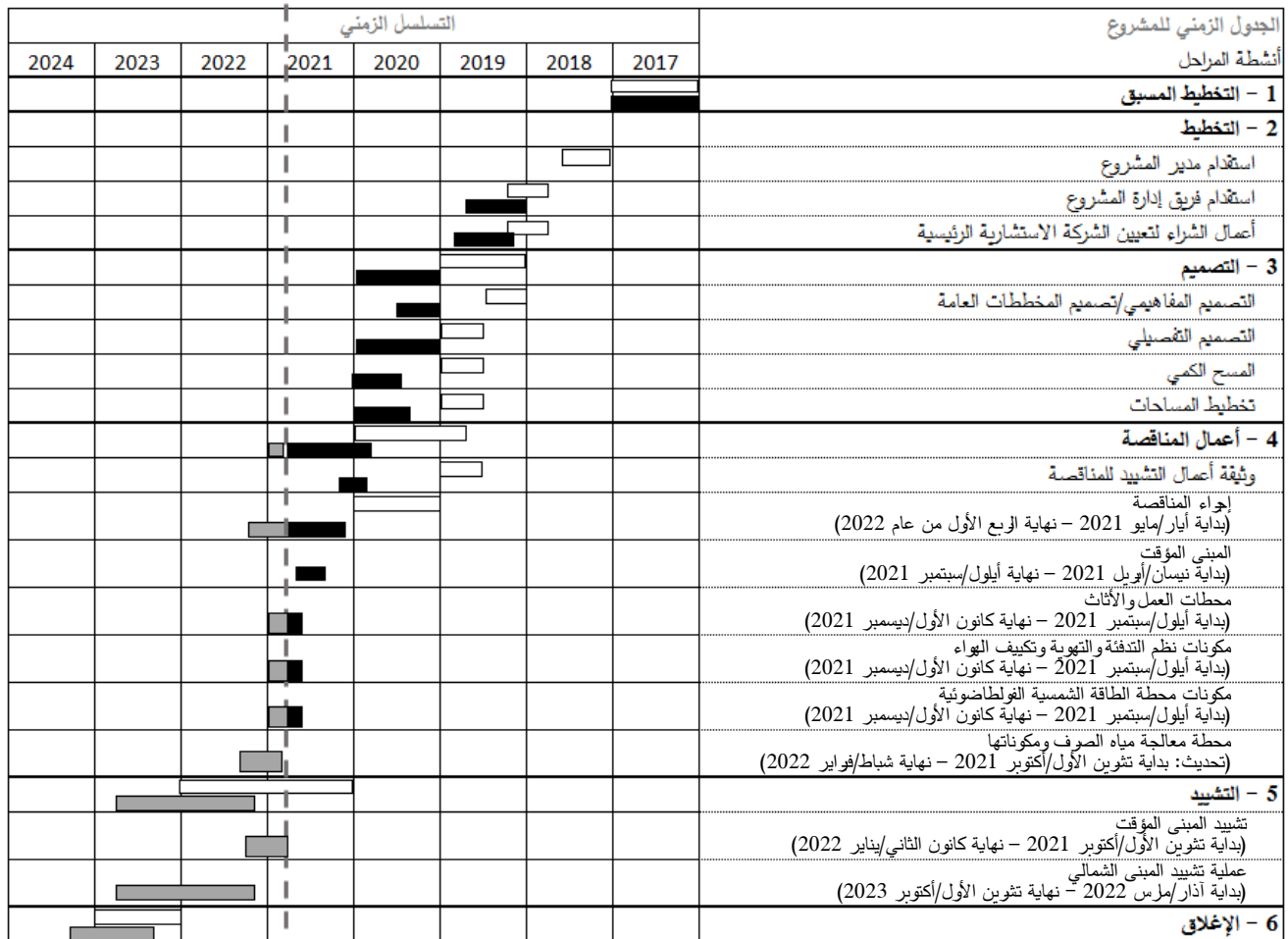
8 - ترد المعلومات المتعلقة بالجدول الزمني العام للمشروع في تقرير الأمين العام (A/76/323)، الفقرات 60-65 والشكل الثالث). ويشار إلى أن الطلب الدولي لتقديم عروض التشييد، بما في ذلك عملية إبداء الاهتمام، يقدر أن يستغرق ما يصل إلى 12 شهرا، وبالتالي فإن منح العقد، فضلا عن بدء التشييد، من المقرر أن يتم في آذار/مارس 2022 بدلا من كانون الثاني/يناير 2022. ومن المتوقع أن ينجز

المشروع بحلول نهاية الربع الأخير من عام 2023. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن إضافة ثلاثة أشهر إلى الجدول الزمني لمرحلة الإغلاق، مما يؤدي إلى تحديد تاريخ إنجاز المشروع في آذار/مارس 2024؛ ومع ذلك، لن يكون لذلك تأثير على خطة التكاليف الإجمالية. ويشير الأمين العام كذلك إلى أن الجدول الزمني سيؤكّد بمجرد اكتمال عمليات المناقصة وستدرج معلومات بهذا الشأن في التقرير المرحلي المقبل.

9 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجدول الزمني للمشروع لا يزال يقدّم في شكل مخطط غانت، وهو أداة شائعة الاستخدام لإدارة المشاريع متاحة لأفرقة إدارة المشاريع. غير أن اللجنة تشير إلى أنه من الضروري تقديم معلومات أكثر تفصيلاً إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالجدول الزمني للمشروع، تتضمن معلومات مقارنة مفصلة وموحدة، مثل الشهر المحدد لبدء مرحلة معينة وانتهائها، فضلاً عن توضيحات وتبريرات في الحالات التي يتأثر فيها الجدول الزمني. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في التقارير المرحلية المقبلة الجدول الزمني للمشروع، في شكل مخطط غانت وفي شكل جدول، مع إيراد تواريخ لكل مرحلة على حدة، والمراحل الفرعية والتفسيرات المتعلقة بأي حالات تأخير في الجدول الزمني، وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة، وكذلك في التقارير المرحلية عن مشاريع التشييد الأخرى للأمم المتحدة، وذلك من أجل توحيد شكل الإبلاغ (انظر A/76/7/Add.8، الفقرة 11).

10 - وتلقت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، جدولاً زمنياً مستكملاً للمشروع، حتى 10 تشرين الأول/أكتوبر 2021، على النحو المبين في الشكل أدناه.

الجدول الزمني المفصل للمشروع في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2021



10 تشرين الأول/أكتوبر 2021

الجدول الزمني الأصلي للمشروع، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/75/347)

الجدول الزمني الفعلي المتحقق في تشرين الأول/أكتوبر 2021

الجدول المنقح لما بعد تشرين الأول/أكتوبر 2021

11 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن المراحل المتبقية، بما في ذلك المشتريات، لمشروع

تجديد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي كما يلي:

(أ) إجراءات طرح عطاءات المبنى المؤقت (نيسان/أبريل 2021 إلى أيلول/سبتمبر 2021)؛

(ب) محطات العمل وشراء الأثاث (أيلول/سبتمبر 2021 إلى كانون الأول/ديسمبر 2021)؛

(ج) شراء مكونات التدفئة والتهوية وتكييف الهواء (أيلول/سبتمبر 2021 إلى كانون الأول/ديسمبر 2021)؛

(د) شراء مكونات محطة الطاقة الشمسية الفولطاضونية (أيلول/سبتمبر 2021 إلى كانون الأول/ديسمبر 2021)؛

(هـ) شراء محطة معالجة مياه الصرف ومكوناتها (تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى شباط/فبراير 2022)؛

- (و) تشييد المبنى المؤقت (تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى كانون الثاني/يناير 2022)؛
- (ز) تشييد المبنى الشمالي (آذار/مارس 2022 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2023)؛
- (ح) الإغلاق (آب/أغسطس 2022 إلى الربع الأول من عام 2024).

التخطيط والتصميم

12 - ترد المعلومات المتعلقة بحوكمة المشروع وإدارته في تقرير الأمين العام (A/76/323)، الفقرات 29-46). ويشار إلى أن مرحلة التصميم اختُتمت في الموعد المحدد في كانون الأول/ديسمبر 2020، مع إجراء المزيد من التحديثات عند الاستعراض والتنسيق من جانب فريق إدارة المشروع في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2021 (انظر أيضا الجدول 1). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 المستمرة قد طبقت على متطلبات التصميم في أماكن العمل والأماكن العامة وأدرجت في استراتيجية اللجنة بشأن العودة إلى العمل واستراتيجيتها المرنة في أماكن العمل، بما في ذلك ما يتعلق بما يلي:

(أ) الجوانب التقنية، بما يشمل إدخال تحسينات على خصائص دوران الهواء، وتدابير تنظيف وتطهير أكثر كفاءة في مساحات العمل والتهوية الطبيعية المستقلة لكل مكان عمل؛

(ب) الجوانب المكانية، بما في ذلك تقسيم أماكن العمل إلى وحدات منفصلة، وتوفير مسارات مستقلة للدخول والخروج، وإيجاد حيز مناسب بين الموظفين في محطات العمل المفتوحة والمغلقة؛

(ج) شغل المباني، الذي سيبقى دون تغيير فيما يتعلق بموظفي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كجزء من "الوضع الطبيعي الجديد". وستخفض حدود شغل المبنى للأفراد من غير الموظفين (مثل المتدربين والاستشاريين)، الذين سيعملون في أماكن عمل مرنة تتسع لما عدده 30 شخصا كحد أقصى.

13 - ويشار في التقرير (المرجع نفسه، الفقرات 47-49) إلى أن المشروع يتضمن عددا من خصائص التصميم المراعي لتسهيلات ذوي الإعاقة: (أ) سيكون التصميم موجّها نحو تيسير إمكانية العثور على مسارات العبور لتشجيع الحركة بدون معين عبر المبنى؛ (ب) يُصمَّم عرض كل باب كي يتيح للجميع العبور من خلاله، وينظر في استخدام الأبواب الآلية في جميع الأماكن الرئيسية؛ (ج) تُدرج في التصميم دورات مياه مصممة خصيصا للاستخدام الحصري من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة البدنية؛ (د) يجري وضع لافتات تتماشى مع المعايير الدولية.

14 - وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى مواصلة استكمال أنشطة التصميم والتخطيط، وأي تغييرات، إن وجدت، في التقارير المرحلية المقبلة.

إدارة المخاطر

15 - أُجري التحليل الكمي الأول للمخاطر (المحاكاة بطريقة مونت كارلو)⁽²⁾ في عام 2019، وأظهر أنه عند بلوغ الأساس المرجعي الذي حددته الأمم المتحدة عند مستوى 80 في المائة ("P80")⁽³⁾، يتوقع أن ينجز المشروع بتكلفة قدرها 14,9 مليون دولار تقريبا، أي بما يتجاوز الميزانية بمقدار 0,6 مليون دولار، بمستوى ثقة قدره 30 في المائة (انظر A/75/7/Add.11، الفقرة 9). وخلص تحليل مونت كارلو الثالث والأخير الذي أُجري في أيار/مايو 2021 إلى أن مستوى الثقة قد ارتفع ليصل إلى 49 في المائة، وإلى أنه يتوقع أن ينجز المشروع بتكلفة قدرها نحو 14,6 مليون دولار، أي بما يتجاوز الميزانية بمقدار 0,3 مليون دولار. ويشير الأمين العام أيضا في تقريره إلى أنه من المتوقع أن يستمر مستوى الثقة في الارتفاع بمجرد إصدار وثائق التشييد العامة من خلال عملية رسمية لتقديم العطاءات وتلقي العروض (A/76/323، الفقرتان 11-12، والشكل 1). وتأمل اللجنة الاستشارية أن يواصل الأمين العام رصد مخاطر المشروع عن كثب والتخفيف منها، من أجل كفالة إنجاز المشروع في حدود ما أقرته الجمعية العامة من حيث نطاقه وميزانيته وجدوله الزمني.

16 - وترد المعلومات عن إدارة مخاطر المشروع في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرات 14-17). ويرد في الجدول 2 موجز لمقارنة المخاطر الخمسة الرئيسية التي تحدد بمشروع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الآونة الأخيرة.

الجدول 2

مقارنة المخاطر الخمسة الرئيسية التي تحدد بمشروع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الفقرة 28	الفقرة 24	الفقرة 17	المخاطر الخمسة الرئيسية السابقة (A/74/330)، المخاطر الخمسة الرئيسية السابقة (A/75/347)، المخاطر الخمسة الرئيسية الحالية (A/76/323)
1 - التغييرات المدخلة بتوجيه من صاحب المشروع (المتطلبات الناشئة عن أعمال التصميم المتأخرة والإضافات الاختيارية على نطاق المشروع)	1 - تأخير بدء التشييد عن الموعّد المقرر في الجدول الزمني بسبب جائحة كوفيد-19	1 - التأخير في الجدول الزمني (مرحلة ما قبل التشييد)	1 - التغييرات المدخلة بتوجيه من صاحب المشروع (المتطلبات الناشئة عن أعمال التصميم المتأخرة والإضافات الاختيارية على نطاق المشروع)
2 - أعمال التجديد الداخلية	2 - التغييرات المدخلة بتوجيه من صاحب المشروع (المتطلبات الناشئة عن أعمال التصميم المتأخرة والإضافات الاختيارية على نطاق المشروع)	2 - التغييرات المدخلة على النطاق بتوجيه من صاحب المشروع	2 - التغييرات المدخلة على النطاق بتوجيه من صاحب المشروع
3 - الخدمات الاستشارية	3 - التأخر عن الجدول الزمني لأسباب تتعلق بمدى توافر الموارد	3 - زيادة التكاليف (توافر المواد)	3 - الخدمات الاستشارية

(2) محاكاة مونت كارلو هي طريقة للتحليل الإحصائي تُستخدم للحصول على فهم أفضل لأثر المخاطر في المشاريع، تُستعمل فيها مجموعة من القيم الدنيا إلى القصوى فيما يتعلق بالاطر الزمنية وبالتكاليف التقديرية لمراحل المشروع ومكوناته، من خلال عملية محاكاة حاسوبية تُطبّق فيها سيناريوهات متعددة للمشروع مختارة عشوائيا (انظر A/75/7/Add.11، الفقرة 9 (الحاشية)).

(3) المقياس المرجعي "P80" هو مستوى ثقة مستهدف يدل على أن تكلفة المشروع لن تتجاوز التكلفة الإجمالية في 80 في المائة من الحالات.

المخاطر الخمسة الرئيسية السابقة (A/74/330)، المخاطر الخمسة الرئيسية السابقة (A/75/347)، المخاطر الخمسة الرئيسية الحالية (A/76/323)،	الفقرة 28)	الفقرة 24)	الفقرة 17)
---	------------	------------	------------

4 - حالات التأخر عن الجدول الزمني	4 - الإضرابات العمالية	4 - التأخير في الجدول الزمني (عدم توافر المواد بسبب جائحة كوفيد-19)
5 - تصاعد التكاليف	5 - الحوادث الزلزالية	5 - الحوادث الزلزالية

17 - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في التقارير المرحلية المقبلة نسخاً محدثة من الجدول 2 أعلاه، تبين مقارنة بين المخاطر الخمسة الرئيسية لمشروع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع إيراد شرح لآخر التغييرات. وتأمل اللجنة أن تُقدّم مشاريع التشييد الأخرى للأمم المتحدة أيضاً جداول موحدة كهذه في تقاريرها المرحلية المقبلة (انظر أيضاً A/76/7/Add.8، الفقرة 16).

18 - وفيما يتعلق بالخطر الخامس الحالي، وهو الحوادث الزلزالية، يشير الأمين العام إلى أن هذا الخطر سيظل قائماً على الأرجح إلى حين الانتهاء من المشروع، حيث أن المنطقة التي تقع فيها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد تعرضت لزلزال كبير كل سبع سنوات، وأنه من المرجح أن يحدث زلزال أثناء المشروع. ويشمل التصميم الهندسي الهيكلي تكنولوجيات التعزيز الهيكلي والعزل والتبديد التي تمثل تماماً للأنظمة الوطنية الحالية. ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن شركة الهندسة الإنشائية تتمتع بخبرة واسعة في مجال التخفيف من مخاطر الزلازل، وتديرها الشركة الاستشارية الرئيسية، وإلى أن المشروع يستند إلى تقييم تحليلي ثلاثي الأبعاد للعناصر الهيكلية القائمة، فضلاً عن تعزيز الهياكل القائمة. وقد صُمِّم هيكل مستقل لكي ترتكز عليه محطة الطاقة الشمسية الكهروضوئية بالنسبة للسطح، مما أدى إلى تخفيف الأحمال على الهيكل الحالي، وتم التحقق من صحة جميع المكونات الهيكلية، سواء كانت إطارات خرسانية أو فولاذية أو خشبية صلبة، وفقاً لمعايير مقاومة الزلازل (A/76/323، الفقرات 35-39).

الشراء واستخدام المواد والمعارف المحلية

19 - ترد التفاصيل المتعلقة بأنشطة الشراء واستخدام المواد والمعارف المحلية في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرات 21-25). ويشير الأمين العام إلى أنه تم التشديد على استخدام المواد المحلية المصدر في تنفيذ البدائل المستدامة من أجل تقليل البصمة الكربونية للمشروع، بما في ذلك تنفيذ حل معتمد قائم على الألياف العضوية، يتم إنتاجها بالكامل بمواد نباتية محلية، من أجل العزل الحراري والصوتي؛ واستخدام الحصى البديل في مزيج الخرسانة المسلحة؛ واستخدام الصلب المعاد تدويره محلياً، وهو شرط أدرج في نطاق العمل لجذب الموردين المحليين. وُزِدَت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بمعلومات عن الاستعانة باستشاريين شيليين وغيرهم من العمال المحليين ذوي الخبرة في ظروف السوق المحلية. ولا تزال اللجنة الاستشارية تؤكد على أهمية ضمان استخدام مواد مشتتة من مصادر محلية ومصنّعة محلياً، وكذلك استعمال العمالة والخبرات المحلية، وتأمل أن يتواصل تقديم معلومات محدثة في هذا الشأن في التقارير المرحلية المقبلة.

20 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن أنشطة الشراء التالية من المقرر القيام بها في أيلول/سبتمبر 2021: (أ) محطات العمل والأثاث؛ (ب) مكونات التدفئة والتهوية وتكييف الهواء؛ (ج) مكونات محطة الطاقة الشمسية الفولطاضونية؛ (د) محطة معالجة مياه الصرف ومكوناتها. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُوافي الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير، وكذلك في التقرير المرحلي المقبل، بمستجدات عن حالة جميع أنشطة الشراء التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الاستدامة، والتشييد الموفّر للطاقة، وما يتصل بذلك من وفورات في التكاليف

21 - ترد معلومات بشأن الاستراتيجية المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة في المشروع في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرات 4 و 20 و 32 و 50-53). وينكر الأمين العام أن الحسابات الحالية تشير إلى أن المحطة الفولطاضونية ستضم 972 لوحا شمسيا متركب على سطح المبنى الشمالي. وعلاوة على ذلك، يشمل تصميم الهندسة الكهربائية الذي أعدته الشركة الاستشارية الرئيسية غرفة إضافية متاخمة للمبنى الشمالي لخلايا الجهد المتوسط من أجل السماح بتوزيع الطاقة النظيفة المنتجة على المباني الأخرى في المجمع. وتبين الاستراتيجية المحدثة لاستخدام هذه الطاقة ما يلي: (أ) أن 55 في المائة من إجمالي الإنتاج السنوي المقدر للطاقة سيستخدم لتشغيل عمليات المبنى الشمالي، وهذا المقدار يغطي مجمل الساعات اللازمة لتشغيل المبنى؛ (ب) أن 40 في المائة من إجمالي الطاقة السنوية المنتجة ستحول إلى شبكة الكهرباء الداخلية للجنة الاقتصادية، بما يلبي جزءا من احتياجات المرافق الأخرى في مجمع اللجنة الاقتصادية من إمدادات الطاقة؛ (ج) أن 5 في المائة من إمدادات الطاقة السنوية سيتم إنتاجها في عطلات نهاية الأسبوع، وساعات العمل غير الرسمية والعطلات، وستحول إلى شبكة الكهرباء الوطنية. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الطاقة التي تنتجها المحطة الفولطاضونية لن تُخزن، لأن البطاريات اللازمة لتخزين الكهرباء ليست فعالة من حيث التكلفة وليست حلا مسؤولا بيئيا، لأنها تتطلب الصيانة المتكررة والاستبدال الدوري، والتخلص منها مكلف وغير مستدام بيئيا. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقدير الطاقة التي سيتم إنتاجها قد اختلف منذ بداية المشروع في عام 2018، وتأمل أن تصبح الكمية المتوقعة من الطاقة التي سيتم إنتاجها أكثر تحديدا، مع بدء مرحلة التشييد. وتتطلع اللجنة إلى مواصلة تحديث التقارير المرحلية المقبلة عن الطاقة السنوية المتوقعة إنتاجها واستخدامها وإعادة توجيهها من جانب المحطة الفولطاضونية المنشأة في المبنى الشمالي (انظر أيضا A/75/7/Add.11، الفقرة 21 و A/74/7/Add.11، الفقرات 18-20).

22 - وتشير اللجنة أيضا إلى أن مشروع التجديد سينتج عنه "مبنى يحقق الاستهلاك الصافي الصفري للطاقة"، حيث تساوي الكمية الإجمالية للطاقة التي يستخدمها المبنى سنوياً مقدار الطاقة المتجددة التي يتم توليدها في الموقع أو تقل عنه، وغالبا ما ينتج هذا المبنى طاقة فائضة يمكن استخدامها في أماكن أخرى، بما في ذلك إعادة توجيهها إلى الشبكة الوطنية. وعلاوة على ذلك، فإن المبنى الشمالي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي تم تجديده سيكون أول مبنى يحقق الاستهلاك الصافي الصفري للطاقة داخل منظومة الأمم المتحدة (A/75/7/Add.11، الفقرة 21). وترحب اللجنة الاستشارية بالتجديد المقرر للمبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية ليصبح مبنى مستداما يحقق الكفاءة في استخدام الطاقة والاستهلاك الصافي الصفري للطاقة.

23 - وفيما يتعلق بتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة القابلة للتطبيق في جميع جوانب المشروع، بما في ذلك استراتيجية اللجنة الاقتصادية فيما يتعلق بكفاءة استخدام الطاقة، تكرر اللجنة الاستشارية التأكيد على أن المعرفة المكتسبة ينبغي تبادلها مع مشاريع التشييد الأخرى في الأمم المتحدة (انظر أيضا A/75/7/Add.11، الفقرة 23).

ثالثا - نفقات المشروع وتكاليفه المتوقعة

24 - ترد التفاصيل المتعلقة بنفقات المشروع وتكاليفه المتوقعة وكذلك إيرادات الإيجار المقدّرة في تقرير الأمين العام (A/76/323، الفقرات 66-70 والمرفق). ولا يزال مشروع تجديد اللجنة الاقتصادية مسجلاً في إطار حساب خاص متعدد السنوات لأعمال التشييد الجارية، أقرته الجمعية العامة في القرار 279/73 ألف، الذي لا تنقضي بموجبه صلاحية التمويل في نهاية فترة مالية، وعند الانتهاء من المشروع، يجب الإبلاغ عن النفقات وإرجاع أي مبالغ غير مستخدمة إلى الدول الأعضاء.

25 - ويشير الأمين العام إلى أن التكلفة الإجمالية للمشروع ظلت دون تغيير عند 14 330 200 دولار، وأن رصيداً غير مستخدم يتوقع أن يبلغ قدره 348 500 دولار سيظل قائماً في نهاية عام 2021. وسيلبلغ صافي احتياجات التمويل لعام 2022 ما قدره 5 590 100 دولار، يتألف من نفقات متوقعة قدرها 5 938 600 دولار مخصصاً منها الرصيد غير المستخدم المتوقع لعام 2021 المذكور آنفاً. وتشمل النفقات المتوقعة ما يلي:

(أ) مبلغ 470 200 دولار في إطار الباب 21، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وذلك لتغطية تكلفة استمرار وظائف فريق إدارة المشروع (1 موظف في وطني، و 2 من الرتبة المحلية) ونسبة 25 في المائة من تكلفة وظيفة منسق مشاريع واحدة (ف-3) في المقر، التي يتم تقاسم تكلفتها مع مشروع إحلال المباني من A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛

(ب) مبلغ 5 446 400 دولار في إطار الباب 33، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، لتكاليف البناء؛ والخدمات المهنية المتصلة بالموارد المرصودة للخدمات الاستشارية وإدارة المخاطر وتكاليف السفر؛ وتساعد التكاليف؛ والمخصص الاحتياطي للطوارئ.

26 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن خطة التكاليف كما هي معروضة في مرفق تقرير الأمين العام ظلت دون تغيير عند 14 330 200 دولار ولم تُحدّث منذ التقرير المرحلي السابق (A/75/347). وأبلغت اللجنة كذلك بأن خطة التكاليف سوف تُحدّث في التقرير المرحلي المقبل، بعد الانتهاء من عمليات المناقصة الجارية ومنح العقود. وطلبت اللجنة معلومات عن النفقات الشهرية الفعلية من عام 2018 وحتى وقت كتابة هذا التقرير، أو عن النفقات المتوقعة للفترة المتبقية من عام 2021 ولعام 2022، ولكنها لم تتلقاها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن خطة التكاليف لم تُحدّث وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج معلومات عن تطور خطة التكاليف منذ بدء مشروع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تبين الفروق والتفسيرات، فضلاً عن النفقات الشهرية منذ بدء المشروع، والنفقات المتوقعة في التقارير المرحلية المقبلة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأن يدرج معلومات محدّثة مماثلة في التقارير المرحلية عن مشاريع التشييد الأخرى للأمم المتحدة، وذلك من أجل توحيد شكل الإبلاغ (انظر أيضا A/76/7/Add.8، الفقرة 25).

حالات الطوارئ

27 - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن تمويل النفقات الطارئة أنشئ في بداية مشروع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 10 في المائة من التكاليف التجارية المطلوبة، ويوزع بالتناسب كل سنة وفقاً للنفقات السنوية المتوقعة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن مجموع مخصصات الطوارئ المتاحة، وهو 120 300 دولار، لا يزال على حاله، ولكن من المرجح أن يسحب من أجل استيعاب الآثار المحتملة للتكاليف نتيجة لارتفاع تكاليف مواد البناء، ولتغطية تكاليف فريق إدارة المشاريع في حالة حدوث أي تأخير في الجدول الزمني. وتأمل اللجنة أن تُقدّم معلومات مستجدة بشأن استخدام الأموال المخصصة للطوارئ في التقرير المرحلي المقبل.

رابعاً - خاتمة

28 - ترد توصيات الأمين العام بشأن الإجراءات التي يقترح أن تتخذها الجمعية العامة في الفقرة 72 من تقريره. وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها وملاحظاتها الواردة أعلاه، بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن تحيط علماً بتقرير الأمين العام؛

(ب) أن ترصد للمشروع في عام 2022 مبلغاً قدره 5 590 100 دولار، يشمل مبلغاً قدره 431 300 دولار في إطار الباب 21، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومبلغاً قدره 5 158 800 دولار في إطار الباب 33، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، من الميزانية البرنامجية لعام 2022، على أن يحتسب هذا المبلغ على صندوق الطوارئ.